ملخّص البحث:

رأيت من الأنسب في ختام هذا البحث أن أورد موجزاً له ؛ لأوقف القارئ الكريم على المعالم الرئيسة له؛ ممّا يعينه على تكوين فكرة عامة تومئ إليه بمضمونه ومرماه.

عنوان البحث: **(الظواهر الصرفيّة في كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه إلى القرن الرابع الهجري).**

اشتمل هذا البحث على مقدّمة ، وتمهيد، وأربعة أبواب:

تناولت المقدّمة خمس نقاط رئيسة تمثّلت في: أهميّة الموضوع ودوافع اختياره، ومنهج البحث، ومصادره، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

أمّا التمهيد فقد أشرنا فيه إلى تاريخ الدراسات القرآنية ، وأهمية البحث اللغوي في هذه الدراسات، وبخاصة في مجال الصرف.

وكان الباب الأوّل تحت عنوان (كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه) ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول الكتب المؤلفة في معاني القرآن الكريم ، واختصّ الفصل الثاني بالحديث عن كتب إعراب القرآن الكريم. أمّا الفصل الثالث فقد كان بمثابة كشّاف يعين القارئ على فهم المصطلحات الصرفية الواردة في كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه في تلك الفترة.

وجاء الباب الثاني بعنوان : (الظواهر الصرفيّة الخاصّة بالأسماء)، وقد اشتمل على خمسة فصول : ناقش الفصل الأوّل منها المصادر بأنواعها المختلفة، وفي الفصل الثاني عرض للمشتقّات، وتناول في الفصل الثالث أقسام الاسم من حيث التذكير والتأنيث، وناقش في الفصل الرابع مسألة التثنية، والجمع بأنواعه، واشتمل الفصل الخامس على ظواهر صرفيّة متفرّقة تختصّ بالأسماء تمثّلت في التصغير، والنسب.

أمّا الباب الثالث فقد كان تحت عنوان (الظواهر الصرفية الخاصّة بالأفعال) ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول: اختصّ الفصل الأوّل منها بمناقشة أقسام الفعل من حيث الزمن، أمّا الفصل الثاني فقد عرض للتغيّرات التي تطرأ على الفعل بأقسامه المختلفة عند إسناده للضمائر، وبحث الفصل الثالث مسائل صرفيّة متفرّقة تتعلّق بالفعل، تمثّلت في بنائه للمجهول، وتوكيده، وتعدّيه ، ولزومه.

وكان الباب الرابع بعنوان:(الظواهر الصرفيّة المشتركة بين الأسماء والأفعال)، ولقد اشتمل على خمسة فصول: ناقش الفصل الأول منها التغيّرات الصوتية التي تحدث بسبب الإعلال والإبدال والإدغام، وناقش في الفصل الثاني التغيّرات الصوتية التي تحدث بسبب الإمالة، والوقف، والتقاء الساكنين، واختصّ الفصل الثالث بالحديث عن المجرّد والمزيد من الأسماء والأفعال، وبحث الفصل الرابع موضوع الميزان الصرفي، وجاء الحديث في الفصل الخامس عن همزة الوصل وهمزة القطع ومواضعهما في كلٍّ من الأسماء والأفعال.

نتائج البحث:

وبعد هذه الدراسة المستفيضة التي تناولت الظواهر الصرفية في كتب حلّة هؤلاء العلماء ، يمكننا أن نخلص إلى النتائج **التالية**:

ـ جاءت القضايا الصرفية متفرّقة في هذه المؤلّفات أثناء تفسير الآيات. وكان الاهتمام الأكبر بالجوانب الصرفية المتعلّقة بالمعنى من ناحية ، وبالقراءات من ناحية أخرى؛ لذلك حظي الاشتقاق، والإعلال، والإبدال ، والإدغام، والإمالة والوقف، والتقاء الساكنين باهتمام بالغ من قبل هؤلاء المؤلّفين، أمّا في ما عدا ذلك من مباحث الصرف، فقد وجدنا أنفسنا في كثيرٍ من الأحيان مضّرين للاستعانة بكتب الصرف الأخرى.

ـ ألزم الفرّاء نفسه بمصطلحات أراد أن يخالف بها أهل البصرة. كما لاحظنا المجاوزة عنده في استخدام المصطلحات.

ـ إنّ المصطلحات الصرفية قد أخذت في النضوج عند الأخفش. إذ اتّسم بالدّقة في اختيارها. أمّا الزجاج فقد كانت مصطلحاته في معظمها بصرية، وهي قريبة من تلك التي استخدمها الأخفش. وأنّ النحاس قد زاوج بين المصطلحات البصرية والكوفية. وهي عند أبي عبيدة بصرية خالصة. وعند ابن خالويه مزيج بينهما.

ـ إنّ الأفعال المتعدّية لا تأتي مصادرها على " فُعول " إلاّ نادراً مثل: لزم لُزوماً ، وفقاً لما ذهب إليه الزجاج. كما تبيّن أنّ "فَعُول " بفتح الفاء لم يأت مصدراً إلاّ لخمسة أفعال هي: توضأت وَضوءاً ، وتطهّرت طَهوراً، وولعت وَلوعاً، وقبل قَبولاً، ووقدت النار وَقوداً. وفتح الفاء من " فَعول " عند النحاس للأسماء لا للمصادر.

ـ من مصادر الأفعال الثلاثية ما جاء على مفعول مثل: ميسور ، ومعسور.

ـ أجاز ابن خالويه في مصدر " فعّل " المضعّف العين، الصحيح اللام، غير المهموز أن ياتي على "فِعلال ". كما أجاز في مصدر " فعّل " المعتل اللام أن يأتي على " تَفْعِلة " و " تَفَعِّلاً "

ـ ممّا خالف فيه الفرّاء سيبويه حذف الألف في مصدر الفعل المعتل العين إذا كان على وزن إفعال، فبينما يرى سيبويه حذف الألف الثانية، يرى الفرّاء حذف الألف الأولى، نحو : أجاز إجازةً. وتبعه الأخفش في رأيه. ولم يحدد الزجاج الألف المحذوفة، وقال النحاس أنّ حذف الهاء قبيح.

ـ أجاز الزجاج وابن خالويه إتيان مصدر " فعلل " على فِعلال وفَعْلَلة في المضعّف وغير المضعّف.

ـ بينما يرى الفرّاء أنّ " فِعْلال" بكسر الفاء في المضعّف تكون للمصدر وبفتحها للاسم، خالفه الزجاج بأنّ المصدر من المضعّف على ضربين " فِعْلال " و " فَعْلال ".

ـ أجاز الزجاج وجهاً آخر في مصدر الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة والذي يكون بضمّ رابعه حيث أجاز مجيئه على " تِفْعال " مثل: تَقَلّبَ تقلُّباً ، وتِقْلاباً.

ـ خالف الفرّاء غيره فيما يختص بالمصدر الميمي من الأجوف الثلاثي فذكر أنّه يأتي على " مَفْعَل "

مثل مَكال ، وقال الكسر للاسم وهو مكيل. كما أنكر مجيء المصدر الميمي على " مَفْعُلة ".

ـ هنالك كلمات استخدمتها العرب تارةً مذكّرة وتارة مؤنّثة مثل: الطاغوت ، والسبيل، وقريب، وبعيد.

ـ أجاز الفرّاء حذف ياء المنقوص وإثباتها في المحلّى بـ " أل ".

ـ من القليل جمع " فاعِل " على " أفْعَـال " نحو شاهد وأشهاد، فبينما يجيزه الفرّاء نجد ابن خالويه يعدّه شاذّاً .

ـ هنالك صفات جُمعت على " أفْعِلة " شذوذاً نحو: أذلّة ، وأجْربة ، وأقفِذّة .

ـ ليس في كلام العرب كلمة من أربعة أحرف وثالثها واو أو ياء ، أو ألف تُجمع على " فَعَل " إلاّ ثلاث كلمات هي: أديم ، وأفيق ، وإهاب. وزاد الفرّاء لفظ قضيم.

ـ الفرّاء لا يعدّ الأمر فعلاً مستقلاً بل يجعله قسيماً للفعل المضارع، وهذا هو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء.

ـ الفعل المثال المضموم العين تثبت الواو في مضارعه بخلاف فعلٍ واحد هو: وجد ـ يجُد حيث حُذفت فاؤه وهي الواو. وكذلك الفعل المثال المكسور العين تثبت في الواو خلا أربعة أفعال هي: وذر ـ يذَر ، ووسِع ـ يسَع ، ووطِئ ـ يطأ ، ووثِئ ـ يثأ. وشذّ كذلك من الفعل المثال المفتوح العين ، والذي تُحذف فاؤه من مضارعه ـ ثلاثة أفعال هي: وسَع ـ يوسَع، ووقَى ـ يوقَى، ووبأ ـ يوبَأ .

ـ بعض العرب يضمّ فاء الفعل الأجوف الثلاثي عند بنائه للمجهول فيقول: بُوع ، وقُول.

ـ نون التوكيد الخفيفة لم ترد في القرآن إلاّ في ثلاثة مواضع هي: ليكوناً ، ولنسفعاً، والثالث ضعيف في سنده وهو ألقياً.

ـ يوجب الزجاج توكيد الفعل المضارع الواقع في حيّز الشرط بعد " إمّا ". كما أنّه لا يجيز توكيد الفعل المضارع المنفي وقد أجازه قوم.

ـ بعض العرب يجيز إبقاء الواو في مصدر الفعل الأجوف الواوي من الثلاثي نحو: قام قياماً فيقولون: قِواماً، كما يجيزون إبقاء الواو المتطرّفة كما في قولهم: أرضٌ مسنوّة.

ـ إنّ الهمز في " معائش " لحن، وفي " مصائب " بسبب كثرة وروده في الكلام، وفي " التناوش " جائز لأنّ الواو مضمومة وضمّتها لازمة. أمّا المفتوحة فلا تُبدل همزة إلاّ في لفظين هما: أحد ، وأناة.

ـ الزجّاج لا يجيز إدغام المتقاربين لو كانا في كلمة واحدة، والفرّاء يجيزه.

كلمة أخيرة

بعد هذه المسيرة الطويلة مع هذا البحث الذي استحوذ على كلّ تفكيري، وشغل جلّ اهتمامي في فترة غير قصيرة، أتمنّى أن أكون قد وُفّقت فيما ذهبت إليه من استجلاء الحقائق، وتبيين الآراء وحصر المادّة الصرفية الواردة في كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه في الفترة التي حددناها. فقد بذلت ما حباني الله من جهد، وما منّ عليّ من طاقة، ليبرز هذا البحث في الصورة اللائقة، من حيث المنهج، والمادّة العلمية.

وإذا كان هؤلاء المؤلفون الذين عرضت لهم ، قد كثرت الدراسات حولهم، فإنّني أعتقد قد وصلت في هذا البحث بحول الله وقوّته إلى صورة مستجدّة في دراسة جمعت بين ستة من كبار أئمة النحو الكوفي والبصري ، باستجلاء آرائهم ، والمقارنة بينهم في المسائل الصرفية منهجاً ومادةً. هذا إلى جانب كونها دراسة أكاد أن أكون تناولت فيها كلّ القضايا الصرفية في اللغة العربية .

وأتمنّى أن أكون قد وُفّقت فيما قمت به، وقدّمت للمكتبة الصرفية ما يُنتفع منه، فإذا تحقق ما قصدّت إليه فهذا من فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. وإن تكن الثانية ، فحسبي أنني بذلت الجهد، وأخلصت القصد، وصدقت النيّة، ولم ادّخر وسعاً في سبيل الوصول بهذا البحث إلى الصورة المرجوّة.

ربّنا عليك توكّلنا وإليك أنبنا وإليك المصير

والحمد لله أوّلاً وأخيراً، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين